عن "الأكاديمية" و"الأكاديميين"

□ .. ليس ادعاء معرفة غير مسبوقة، ولا زعم علم لا يتوفر لدى أحد، أو محاولة تقمص دور الواعظ أو المرشدين، كما أنه في الوقت ذاته لا يصب في خانة تمجيد "الآخرين"، على حساب "الذات" أو التقليل من شأنها؛ بقدر ما هي محاولة للإفادة من تجارب من سبقونا كثيرا في مضمار العلم ونهج المعرفة، على اعتبار "أن الحكمة دائما هي ضالة المؤمن فأني وجدها فهو أولى الناس بها"، و"نحن أولى بـ"موسى" –عليه السلام– منهم"، ومن ثم فلا تعدو الكتابة في هذا الشأن أن تكون من باب طرح أفكار يمكن أن يوجد في بعضها ما يمكن الإفادة منه، أو حتى يستدعي النقاش والحوار حوله لكسر حاجز الصمت المطبق، أو إلقاء حجر في بحيرات الركود الفكري لدفع الحياة فيها، فعدم الحركة هو الجمود الذي لا يعني سوى الموت.

بدءاً يتوجب التأكيد على أنه لا يغيب عن البال إطلاقا جملة من الفوارق المادية الكبيرة، والخصوصيات البيئية والظروف الاجتماعية، فضلا عن الأهم من ذلك مجتمعا وهو ما يتعلق بالمراحل الزمنية التي لا يمكن حرقها –على حد تعبير الجابري–، والمسافات الزمنية الفاصلة كثيرا عند التعاطي مع البيئة الأكاديمية الغربية ومقارنتها بالعربية عامة، وبيئتنا اليمنية بخاصة، غير أن هناك الكثير مما يمكن فعله ونزعه من على "شماعة" الحجج التي حل بها الوهن وأعياها التعب من كثرة المعلقات التي أرهقت كاهلها النحيل!

تأتي "الجامعة" في مرحلة عمرية هامة من رحلة الإنسان الحياتية، كما أنها تمثل مرحلة عطاء غاية في الأهمية من مراحل تشكيله الذهني، فهي تحتل مرحلة وسط بين ما سبقها من مراحل التعليم: الأساسية والثانوية، وما يتلوها من مراحل التعليم اللاحقة لدى فئة قليلة من الراغبين في مواصلة مشوار العلم والتحصيل المضني، ولكنها في كل الأحوال تمثل رافد المعرفة الأساسي وربما الأوحد بالنسبة لذلك الجيش البشري الذي يغادر سنويا أسوارها ليبدأ مرحلة حياة جديدة تتغير فيها الأدوار من طور التلقي إلى طور العطاء، الذي يتناسب طرديا مع كمه السابق وكيفه، لتستمر عجلة الدوران في تواصل الأجيال في خطوط السير التي يهتدي بها البعض أخذا عن الآخرين، ومرايا تعكس كل منها خطوط السير الخلفية والأمامية للسائرين.

ولما كان للجامعة كل هذا الدور الحيوي والهام في عملية التشكيل الذهنية هذه فإنه وحتى يكون ذلك التشكيل مرضيا وعلى أفضل نحو ممكن، فلا يمكن أن يأتي فقط من مجرد الجلوس في قاعات المحاضرات والاقتصار على مجرد طرق التلقين التقليدية على الرغم من مجيء ذلك في أولوية قائمة تشكل تلك الذهنية الإنسانية، لكن مع عدم الإخلال بمدخلات التشكيل الأخرى التي هي في نفس الوقت لا تقل أهمية عن سابقتها في بناء الشخصية الإنسانية القادرة على التعاطي مع الحياة المجتمعية من منطلقات تستند إلى معرفة متراكمة رشيدة، تترجم في هيئة سلوكيات مسئولة وسطية تبني ولا تهدم، وتعلي من البناء ولا تضعف منه، أو تقلل من شأنه. ومن ثم فإن ذلك يستوجب وجود كم كبير من العمليات المساندة والمساعدة التي تعمل جنبا إلى جنب في تآزر وتعاضد إلى جانب التعليم بمفهومة التقليدي في قاعة المحاضرة، حتى يغدو اليوم الجامعي روافد ثرية من المعرفة وخلايا متصلة من الأنشطة، وهذا هو بيت القصيد الذي تمتاز به البيئة الأكاديمية التعليمية الغربية التي يجدر النقل عنها والاستفادة من رحابها الواسعة في هذا المجال، فمن المعتاد أن يبدأ اليوم الجامعي رسميا هنا في تمام الساعة التاسعة صباحا، ويمتد بصفة منتظمة حتى الساعة التاسعة مساء وقد يزيد عن ذلك كثيرا في أغلب الأيام، في نشاط ممتد في قاعة المحاضرة وخارجها يسهم فيه الجميع: طلابا وأساتذة ومسئولين، أما "المكتبة" والتي تمثل إحدى أدوات العملية التعليمية الأساسية وقبلة الطالب الجامعي وكل باحث عن المعرفة راغب في الاستزادة منها فتلك حكاية أخرى مذهلة، حيث يومها طويل وممتد حتى منتصف الليل –نعم حتى الساعة الثانية عشرة ليلا–، ولا تعرف الإغلاق حتى في أيام العطل الأسبوعية أو الموسمية، وبدلا من ذلك يكتفي بفتحها متأخرا ساعة عن موعدها المعتاد عند الصباح، وساعتين عند الإغلاق، وقد تذكرت بأسى بالغ بعض مكتباتنا الجامعية وحالها شكلا ومضمونا، وكيف أن "أمين مكتبة كليتنا" قد حدد من تلقاء نفسه فترة دوام المكتبة وحصره ما بين "العاشرة" صباحا وحتى "الثانية عشرة والنصف" ظهرا، وعلق ذلك في اللوحة التي اعتلت مدخل المكتبة في غاية اللامبالاة.

ليس هذا فقط ما يميز البيئة الأكاديمية الغربية، بل إضافة إلى هذا اليوم التعليمي الممتد الطويل: هناك "الفعاليات" أو الأنشطة العلمية المتنوعة التي تزخر بها الجامعات يوميا، في إطار النشاط الذي تزخر به المدينة أيضا، حتى يغدو بمقدور الإنسان إمضاء كل وقته في متابعة هذه الأنشطة، وأحيانا كثيرة يرحل بعضها على حساب الأخرى لعدم القدرة على ملاحقتها جميعا، وليس ذلك بسر، فبمقدور أي إنسان في متناول بنانه شاشة حاسوب متصلة بشبكة الإنترنت التي ألغت المسافات وأزالت الحدود لتصبح من خلالها الدنيا ساحة واحدة يطل عليها الإنسان من أي بقعة في هذا الكون، بمقدور المعنيين بالأمر ممن لدبهم اهتمام بشأن جامعاتنا الولوج إلى أي موقع خاص بأي من هذه الجامعات، وتصفح صفحاتها لمعرفة مدى الثراء المعرفي المتوفر فيها، حيث يبحر الإنسان فقط في هذه المواقع دون إحاطة بها علما لهول المعلومات المتضمنة فيها!

ولما كان الشيء بالشيء يذكر؛ فإن حالنا مع "شبكة الإنترنت" وعدم إفادة الجامعات اليمنية منها، أو حتى جزء يسير مما تتيحه حتى الآن يظل علامة استفهام كبيرة، وسؤالا محيرا جديرا ببعض من أشبعونا حديثا حتى أصابنا الصداع عن "البحث العلمي" وأهميته.. أن يقولوا لنا: ما موقع هذه الشبكة اليوم في جامعاتنا؟ وما محلها من اهتمام الأستاذ الجامعي؟ وما نظرته إليها؟ وما سبب عزوف الكثيرين –على الرغم من توافر كثير من التسهيلات– عن استخدامها؟ هذه وأسئلة غيرها كثيرة محيرة لا تجد من يجيب عليها! ولنا في "جامعاتنا" تجربة لا زلت نتائجها محبطة وذلك في ما يتعلق بالتفاعل المحدود جدا مع تقنية المعلومات، على الرغم من مضي أكثر من عام على انطلاقها، ولا زالت "المنتديات" الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وزملائهم في الجامعات اليمنية الأخرى شاهدة على تراخينا الكبير في التعاطي مع هذه التقنية الحديثة والهامة والتي تمثل لغة العصر ومن دونها يعيش المرء خارج نطاقه، وليس من المبالغة القول بأنها تحمل إدانة صريحة تشي بمدى عدم قدرتنا على إزالة الحواجز والخروج من عصر يرتبط بالماضي والولوج إلى آخر حاضر، ومن يريد الاستزادة يمكنه زيارة هذا الموقع ليرى التفاعل المحدود جدا والغاية في التواضع، والذي يدل على إغراقنا الدائم في القول على حساب الفعل، في حين أن الآخرين يعملون أكثر مما يقولون وهذا هو الفرق بيننا وبينهم.

> **□ حتى لا يساء الفهم، أو تحمل العبارات أكثر من دلالاتها، فليس ذلك البتة تقليلا من مستوى الأستاذ الجامعي اليمني، ولا من إمكاناته بقدر ما هو خلل في ترتيب الأولويات ودائرة الاهتمامات لدى البعض، وتغليب -لمبررات قد تكون صحيحة من وجهة نظرهم وفهم فطن منهم لعوامل بيئية خاصة- لما ليس له علاقة بالبيئة الأكاديمية على حساب ما له علاقة وطيدة بها واستحقاقاتها الأساسية على المنتسبين في العمل فيها بخاصة، والمجتمع بعامة.**

وحتى لا يساء الفهم، أو تحمل العبارات أكثر من دلالاتها، فليس ذلك البتة تقليلا من مستوى الأستاذ الجامعي اليمني، ولا من إمكاناته بقدر ما هو خلل في ترتيب الأولويات ودائرة الاهتمامات لدى البعض، وتغليب –لمبررات قد تكون صحيحة من وجهة نظرهم وفهم فطن منهم لعوامل بيئية خاصة– لما ليس له علاقة بالبيئة الأكاديمية على حساب ما له علاقة وطيدة بها واستحقاقاتها الأساسية على المنتسبين في العمل فيها بخاصة، والمجتمع بعامة.

alshami@bu.edu

أفـــاق

"ديانا" أبرز الحضور!!

فضل النقيب

■ بالنسبة لرجل أمضى ٣٤ عاماً من عمره في عشق امرأة على الملأ خارج إطار الزواج فإن العقد عليها وهما في خريف العمر هو تحصيل حاصل وسداد حساب قديم سقط بالتقادم وتم استهلاكه بكثرة الاستعمال، أما بالنسبة للمرأة فهو رد اعتبار لا بد منه بعد أن أكل الناس وجهها واتخذتها صحافة الفضائح مثالاً للمرأة التي تسعى بقضها وقضيضها لخراب بيوت الآخرين، وإذا كان أحد قد عانى من بزوغ واكتمال أسطورة الليدي "ديانا" فهي كاميلا باركر العجوز المتصابية التي حصلت أمس الأول على لقب صاحبة السمو الملكي دوقة كورنوول فارتاحت وأراحت، ولم يعد من حق أحد أن يرجمها أو يصيح بوجهها، يا حرمة يا عجوز، مناخير لازي الكوز..

بالنسبة للضيوف في الأفراح الملكية وملايين المشاهدين حول العالم فقد كانت الليدي "ديانا" هي أبرز حضور عقد القران الذي لم يحظ بأي ألقاب عابرة للقارات، ولم تستطع الـ"سي إن إن" كبت تلك الرغبة الدفينة فأبرزت ديانا لعدة مرات في "إطار" فيما المراسيم تجري وكأنها تقول لمحبيها الذين ازدادوا تعلقاً بها على مر الأيام:

"تعالوا فانظروا بمن ابتلاني".. لكأن الحدث تراجيديا كتبها شكسبير معلقة بين الموت والحياة وسهام الأقدار التي لا تخيب، وتلك الأبهة التي قد تتحول بين ليلة وضحاها إلى مأساة كما حدث لليدي ديانا، التي صعدت السيارة الفاخرة لحماً ونزلت منها فحماً على حد التعبير العراقي القاسي، ومع ذلك فإن الموت هو الذي يناقل الحياة ويفتح أبوابها لناس بعد ناس، وكفى بالموت راحة أبدية.

وقال الخليفة المنصور لحاجبه الربيع بن يونس:

يا ربيع ما أطيب الحياة لولا الموت، قال الربيع: يا أمير المؤمنين ما طيبها إلا الموت.. أي بموت من قبلك وصلت إليك، وهذا هو حال كاميلا باركر، فلئن كانت قد تحملت لعنات الناس في مأساتي ديانا، الفشل الصاعق في الزواج، والموت الصاعق في النفق الباريسي، إلا أنها وقد صبرت وصابرت ورابطت عند أذني الأمير تشارلز تجد نفسها تقطف اليوم ثمار ذلك الصبر فتولد من جديد أميرة في قصر ويندسور معترفاً بها من الملكة التي عضت لجامها وباركت وهي غير راضية، ومن الكنيسة التي استعانت بنص من القرن السادس عشر لتغفر للزوجين خطاياهما، ومن المجتمع المخملي البريطاني الذي تراص في صفوف الغفران وفرح النسيان وكان كلامه همساً لأن للجدران آذان.

وحده الأمير تشارلز الذي وجد لدى باركر حضن الأم وهوى الزوجة كان متحفظاً لأنه يقرأ النوايا فالبسمة مغتصبة والكلمة مقتضبة ولسان حاله:

لا تظهرن لعاذل أو غادر
حاليك في السراء والضراء
فلرحمة المتوجعين مرارة
في القلب مثل شماتة الأعداء

.. ودامت الأفراح في دياركم العامرة..

أسألوا عن أسباب الفشل!! ٢-٢

خالد الصعفاني

□ .. تحدثنا عن مناظر لا تسر الخاطر في واقعنا وفي تعاملنا مع بعضنا ومع الآخرين من حولنا شكلت أسبابا للفشل أو للفساد اللذين نبحث عن أسبابهما وطرق المعالجة .. اليوم نستكمل مشاهد أخرى..

□ .. نفرح عندما يتعاون معنا الاصدقاء أو الأشقاء فتقوم هذه الدول بتقديم دعوم مالية أو مادية لكننا لانتعامل معها بالشكل اللائق فتقل قيمتها أو تهدر دون حسيب أو رقيب .. وسوء تعاملنا معها يتمثل في أننا لا نستغل الطاقة القصوى لهذه المنح أو الدعوم أو أننا نوكلها لجهات محلية دون متابعة فتتحول بعض أصول هذه الدعوم المادية إلى ملك خاص يجوز نقله أو بيعه فتحرم منه الشريحة التي وجه الدعم لها أساسا..

□ .. وفي المشهد الثاني تحكي قصة مجتمع أكبر هو المجتمع العربي الذي يشتكي من كل أوضاعه لكنه لايستطيع تحسس الطريق الذي يخرجه من واقعه ليسهم في حل مشاكله أو التعامل معه.. وبدا هذا واضحا من حديث الزعماء الذين تحدثوا عن واقع أليم يحتاج لتحرك ، ثم تحدثوا عن طبيعة التحرك لكنهم يلمحون في حديثهم إلى غياب اللغة التي توصل ما نريد قوله للآخر .. وبعد كل هذا كأننا لم نعمل شيئا .. ثم عربي آخر يدرك وجعه نجده يتحاور مع الآخر فرديا أو على حساب جاره فنكون عندئذ قد خسرنا طرفين أحدهما غرد خارج السرب العربي والثاني تضرر من تغريد الأول.

أخيرا

□ .. ما ذكرناه قليل من كثير ، وإيراده هنا ليس للتبرم ولكن جزءا من أمانة الصحافة للتأشير على الخطأ أو موضوع الخلل ، ليبقى علينا جميعا بعد ذلك الاجتهاد في معالجة الخلل وتصويب الاعوجاج ودعم النجاح.. ولولا أنني عايشت عن قرب وصلة كل المشاهد السابقة ما طرحتها للقارئ لأنها بالفعل تجعل الحلق غصة وتجعل الألم يعتصر العقل والقلب أيضا..

نحتاج أن نبني أنفسنا من أجل التعامل والتصرف الأفضل واللائق ، ونحتاج لأن نربي أولادنا على حب العمل واحترام الموعد وتحمل المسؤولية وتقبل المساءلة.. ونحتاج لنعرف ما هو حقنا ومتى يبدأ وينتهي وأن ندرك واجبنا وما علينا فعله إزاءه.

وأجزم أن كذبة أو تقصيراً في التعامل مع شخص أو جهة كفيلان بتشويه سمعة بلد أو تحسنها وأيضا بمواصلة التعاون بعد ذلك من عدمه ، ولنحاذر فسمعة واسم البلد أمانة وكل ممتلكاته المنقولة والثابتة والمعنوية والممنوحة أيضا أمانة.

أحلام مشروعة

أحمد يحيى الديلمي

□ .. كما أن الغنى ظاهرة عامة لا يحتويها مكان بذاته فإن الفقر كذلك داء عضال مستشري لا تحده فواصل جغرافية ،لا يختص به مجتمع دون غيره تلك الحقيقة تجسدت عمليا في لقاء الدول الأقل نموا الذي عقد في فندق شيراتون بصنعاء خلال الفترة (٣-٦) ابريل وضم إلى جانب اليمن تسع دول هي الأشد فقرا في قارات آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية أو بحسب التعريف المؤدب الذي يطلقه عليها المجتمع الدولي إذ يصفها بالدول الأقل نموا.

حيث بدا أن الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن في الريف اليمني أو في كولومبيا أو في اثيوبيا تمثل قواسم مشتركة تتعاظم معها الهموم بشكل مخيف يفرض ببساطة شديدة في الأحلام والتطلعات فالدول التي جمعتها أقدارها في رحاب اليمن البلد الذي يطوق الفقر بالعديد من المشاريع والتوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة.

تلك الدول رأت في أجواء صنعاء العاصمة التاريخية لليمن موقعا خصبا للحوار ومرتكزا هاما للقاء بين ممثلين لشعوب يعيش معظم أبنائها تحت خط الفقر للتشاور حول هدف واضح هو الاطلاع من شرفة الزمن على عالم التخمة عبر الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كأهم مدخل للتفاعل والاندماج في اقتصاد العالم.

مع أن الحلم بسيط ومشروع إلا أن هناك مخاطر خفية حتمت على هذه الدول اللقاء لاستعراض مصفوفة الشروط المطلوبة للانطلاق من أرضية ثابتة تحدد اتجاهات النمو المستقبلي في ظل الشفافية وتوفير مقومات القيادة الرشيدة أو على الأقل توحيد الأحلام والتطلعات المتعلقة باتجاهات النظام الدولي وطبيعة التعامل معه في ظل التحديات التي تحول بين هذه الدول وبين الوصول إلى تلك الغايات يبدو أن الأساس الحاكم للقواسم المشتركة للحضارة بمعناها الإنساني الواسع اختلف في المعنى عن ما يحدث في الواقع ، لأن المجال الذي تدور حوله أفكار التغيير والاصلاح المتخم بالشعارات البراقة التي تمني الفقراء بالمستقبل الواعد ورغد العيش يبدو محدوداً جدا.

وبالتالي فإن الأولويات تحتم الاهتمام بالمكاسب التي باتت محفورة في ذاكرة الانسان في العالم المتقدم قبل مساعدة هذه المجتمعات على تجاوز الظروف القاهرة في ذات الاتجاه الانتهازي تحتم المصلحة بقاء على الأوضاع كما هي عليه.. لكي يهيمن أسلوب الربح بما يترتب عليه من تخلف وضيق حجم الأسواق لتظل الحركة فيها مقيدة ومحفوفة بالمخاطر فتكون النتيجة أن المواطن في هذه الدول يصاب بهوس التقليد فيشتري ما يحتاجه بثمن باهض ويبيع ما ينتجه بثمن بخس.

بما تفرضه العملية من أعباء تثقل كاهل الدول وتدفعها إلى القبول بشروط شبه مستحيلة كي تظفر بالرضا .. وهنا فإن ابسط تغيير يتطلب ضمانا قويا لحماية كل ما يتعلق بالقادم من خارج الحدود بما في ذلك منح حقوق واستثناءات للشركات متعددة الجنسية تمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأبسط العمليات الاقتصادية.

ومع أنها شروط مجوفة تخلق أجواء سالبة لحرية التقدم إلا أن المطلوب من المجتمعات المتلقية التعامل معها كمكرمات تدلها على مداخل التطور ويشار عليها بأن تكون انتقائية في اختياراتها ليكون كل عمل تقدم عليه في ضوء ما يوصي به الشركاء الأساسيين أصحاب فكرة التحول.

مع أن معالم ذلك المشهد معروفة إلا أن استعراض العشر الدول لتجاربها زادت الأمر موضوحاً حيث بدت الأوضاع متقاربة ومتشابهة حتى في الدول التي أصبحت عضوة في منظمة التجارة العالمية وهي كولومبيا والنيبال.

فلم نسمع عن توسع في حجم السوق يضمن عائداً استثمارياً كبيراً ولم يتحدث أحد عن العمق الاستراتيجي للبناء الهيكلي المتكامل الذي يقلل من أخطار التوتر السياسي بالمقابل بدت مظاهر الاستغلال في أبهى صورها في القواسم المشتركة للاتجاه السلبي ممثلة في:

– انخفاض معدل النمو.
– زيادة معدلات البطالة.

أما مستويات المعيشة فقد تذبذبت بين الانخفاض الحاد وأفضل الحالات عند مستويات الركود السائدة كما نلاحظ كلها عوامل محبطة تفقد دعوات التغيير والاصلاح الجاذبية الاقتصادية والرونق السياسي لتبدو العملية محاولة للخروج من شرنقة التخلف بخفوت تام وغالبا في الكواليس لتجنب التأثير على القدرة التفاوضية للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية وذلك وحده كفيل بجعل وتيرة التقدم بطيئة والأحلام بسيطة إلى حد السذاجة.

ارتباط العمل السياسي والديمقراطي بالتنمية

أحمد محمد الحربي

□ .. لما كان نظام الحكم الديمقراطي يتسع لأبعد من مهمة تنظيم الاقتراع (الانتخابات الدورية لكافة مستويات الحكم) فيقر بالتعددية السياسية ، والاعتراف بالرأي والرأي الآخر .. والتداول السلمي للسلطة ، بعيدا عن أي وسيلة أخرى وصولا إليها.

وإن متطلبات التطور والتغيير ، وتحقيق التنمية ، وكفالة العدالة الاجتماعية في توزيع عوائدها – التنمية – كمهام حيوية ترتبط بمهمة تنظيم مؤسسات الدولة وبعث الحيوية والقدرة في تلك المؤسسات .. فالسؤال أي تنظيم وأي مفهوم بمقدوره بعث الحيوية والقدرة لمؤسسات الدولة كي يصبح للحكومة دور أساسي في مهام التنمية وفعاليات تحقيق عملياتها بكفاءة وكفاية تترجم استخدام الموارد والامكانات استخداما أمثل ورشيدا؟ قد يقال أن أي تنظيم يقوم على الديمقراطية وعلى مفهوم التوفيق بين المواقف المتعارضة للقيادات والأحزاب السياسية وقواها الاجتماعية . وقوى التحديث اليمنية .. وبما يحقق المواءمة والكفاءة في العمل .. هو التنظيم الملائم والانسب .. لكن هناك من يرد على ذلك بالقول: ما تقولون به أمر مشكوك حدوثه .. بالرغم من وجود تقارب في الرؤى ، والمواقف بين أكثرية التيارات والأحزاب السياسية وقوى التحديث الاجتماعية .. ولا نريد الخوض في تفاصيل أو معتقدات أولئك الذين يرون مسألة التوفيق والمواءمة أمرا مشكوكا فيه.. وذلك باستبدالها بمفاهيم التعايش والتسامح والشفافية باعتبارها ركائز الديمقراطية في الحياة السياسية وتتعارض مع مفاهيم البيروقراطية والاختيار المنحاز للعصبوية يمكن عبرها اجتياز كل الشكوك إن لم يكن معظمها ، التي يرمي بها البعض أمام الخيارات المطروحة .. خاصة إذا اعتبرنا التعايش والتسامح والشفافية والاعتراف بوجود الآخر وضرورة مشاركته السياسية والديمقراطية والتنموية ضرورة وطنية ومهمة نضالية نهضوية تحديثية نتجاوز بها عثرات وكوابح الماضي، ماهو إلا تعبير واضح عن النضج الاجتماعي والسياسي والعمق الديمقراطي لطي مختلف النواقص والقصور.

وفي هذا الإطار نحب أن نشير تأكيدا لمضمون هذا المفهوم إن الانسانية شهدت تراكما معرفيا هاما لا مجال لتخطيه تفيد أن أصحاب أي نسق فكري ، حتى لو كان شاملا متكاملا تسنده حقائق علمية ثابتة قوانينها ومقنعة عواملها . حينما يصلون إلى مواقع الأمر واتخاذ القرار يتعسفون برؤيتهم لأن الواقع يدفع إليهم بفواتير حسابات لم يتوقعوها حتى وإن كان بعضهم يحاول تطويع أو ربما مسخ ما يظهر على السطح في الواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي وحتى السياسي، والقيام بتكييف الواقع بما يتفق ونسقهم الفكري فالأمر لا يعد آجلا أو عاجلا أن تذهب بهم الأحداث خارج الملعب السياسي لشؤون إدارة الحياة.. لذا فلزاما عليهم التصالح مع الواقع كشرط ضروري لتغييره.

من هنا فإن تنظيم مؤسسات الدولة وبعث الحيوية والقدرة في وحداتها ومستويات هيئاتها استنادا إلى مفهوم التعايش والتسامح والشفافية. والاعتراف بوجود الآخر واحترام رأيه في إطار النهج الديمقراطي ومتطلبات التحديث والعدالة الاجتماعية، وقد يتطلب هذا الاعتراف بدور وأهمية شركاء التنمية ، القطاع الخاص ، والمجتمع المدني إلى جانب القطاع العام– الدولة– وهو اعتراف قد يفرض تحقيق شراكة سياسية ، وإدارية ، لكنها لاتخرج من مبدأ كل السيادة للشعب على ثرواته، وقد تفرض الشراكة فصلا للسلطات لا تقبل الهيمنة منها على الأخرى وتعتمد المساءلة القانونية ولم لا فذلك تعزيز للديمقراطية .. وقد تتطلب سيادة سلطة القانون لا سيادة قانون السلطة.. وما المانع في ذلك.. مادام القانون فوق الاشخاص لا الاشخاص فوق القانون.. وبعيدا عن تعسف مؤسسات الدولة لأننا نعلم أن تعسف مؤسسات الدولة يولد عدم الثقة بين السلطة والمواطن ويجعل مسؤولي المؤسسات فوق القانون ، وقد توجب إلغاء لازدواجية السلطات والصلاحيات لمؤسسات الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية وفي كافة مرافق الانتاج والخدمات، وتلك مقدمات ومقدمات التنظيم الرشيد لإدارة كافة الشؤون الحياتية والاستخدام الأمثل للموارد.. وطريق الإدارة الاقتصادية المعبئة للقدرات والامكانات وتشغيل المدخرات ومنع الإسراف والعبث بالموارد وضمان أنجع الوسائل والسبل العلمية والتكنولوجية في استخدامات التنمية الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين المنطلقة من الاعتماد على الذت لا الاعتماد على الخارج.

قد يقال أن ما سبق كلام مجرد فمن أين نبدأ؟ هذا هو السؤال الهام ، وإذا سلمنا بذلك فعلينا أن ندرك إننا لانبدأ من نقطة الصفر ، فنحن لن نبني أول مدرسة ، ولا أول مصنع، أو مستشفى أو جامعة – ولم نصدر أول قانون ينظم العلاقة بين الدولة والمواطن وبين قطاعات النشاط والملكية في الاقتصاد والانتاج والخدمات، ولم نمارس الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية –لأول مرة– لقد تطورنا معرفيا وفي مجالات كثيرة إلا أن ما يؤسف له إن نمونا وتطورنا الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي أخضع للتغريب لسنين طويلة .. ومازال لهذا التغريب أثره في حياتنا وثقافتنا . ونحن في موازاة ما سبق .. لن نتجه نحو تهديم أول مصنع انتاجي لنعيد بناءه ولن ننسف الكليات والجامعات ونلغي المدارس لنعود إلى الكتاتيب ومدارس جبلة وصيرة وحضرموت ولن نحول المستوصفات والمستشفيات والعيادات إلى مراكز حجز .. ونخير المرضى بالذهاب إلى العراف والحجام وكاتب التعويذة .. لأننا لا نعيش في جزيرة مغلقة أمام رياح التغيير ولا نستطيع أن نأمر مخترعات العلم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات بعدم التأثير على حياتنا ، ولانقدر فرض قيود على التكنولوجيا التي ملأت الآفاق وأصبحت أقمارها تملأ أجواءنا ، فعصر التطورات حول العالم إلى قرية صغيرة، ليعرف كل منا مايدور في مدنه ، وبحاره وأجوائه ولا نستطيع حجب ذلك عنا .. نحن بكل صدق التاريخ البشري وتطوراته نحمل تركة ثقيلة من التغريب والخضوع واللاوعي ونهرب لنقول كلاما جميلا عن تراثنا وموروثاتنا الحضارية.. ومع ما نقول به لا نستطيع ما لدينا من قدرات وامكانات أن نتعاطى مع الحضارة الانسانية أن نتعامل معها بعقل واع وإدراك معرفي قادر على الربط بين الأصالة والمعاصرة.

علينا أن نعترف إن كان بمقدورنا أن نحقق شيئا من التقدم وأن نصعد سلم الرقي بمشروعنا الحضاري النهضوي ونرفع من مستويات دخولنا صعودا بتنمية شاملة ومستدامة . ونتجح بذلك .. وذلك لا يتعلق بجيلنا الحالي. وإنما بأجيالنا القادمة .. حيث تقع علينا مسؤولية تمهيد مسارهم المستقبلي دون عوائق ، مهما اختلفت لغة التفاهم بين أفراد تيارات جيلنا وقواه وليس عيبا الإقرار بأننا نكثر الحديث عن الديمقراطية ونجيد لغة الكلام عن التنمية والتحديث وتعلو أصواتنا حفاظا على الثوابت الوطنية ، والهوية القومية .. وكأننا لا ندرك أن ثوابتنا وهويتنا تتعرض للاهتزاز والمسخ والتشويه .. لذلك مهما كان نوع الاختلاف في الرؤى والمواقف وحجمها بين أفراد هذا الجيل ينبغي أن لا نقر بأن المعركة هي معركة أجيال.. على الجيل الحالي أن لا يورث جيل الأبناء والأحفاد معاركه ولا حتى جزءا منها لنضع أمامهم مداميك المستقبل إن لم نبن لهم أسس هذا المستقبل ليواصلوا مشوارهم دون ضغط أو إكراه، ليبنوا حياتهم بتبصر مسؤول وواع ليكون بمقدورهم التصدي لتحدياتهم، وأفضل بداية هي تلك التي تجعلهم يعيشون دون مرض ونضع لهم نظاما للتعليم دون انقسام وثقافة يعتز بها ، وحياة مفعمة بالعمل والانتاج .. فلا تخلو مسؤوليتنا من ميراث حضاري وتراكم معرفي لتأسيس نظام لحياة الأجيال لا يظلون سبيلهم ، ولنا في معتقداتنا وقيمنا وثقافتنا ومن تطورات العصر ما يجعلنا نتجاوز بؤر الخلاف ونبدأ بإدارة الحياة بصيغتها المستقبلية.